الفصل الثانى عشر

الحركة الوطنيـــة

يرجع تاريخ الحركة الوطنية في تونس إلى اليوم الأول الذى فرضت فيـه فرنسا حمايتها على تونس ، وهذه الحركة تعد من أقدام الحركات المناوئة للاستعمار الأجنبى فى البلاد العربية . ويجد المتتبع لحلقاتها سجلا كاملا لـكفاح شعب فى سبيل حريته واستقلاله خلال ما يقرب من سبعين سنة . وقد ابتدأت هذه الحركة بالـكفاح المسلح ضـد العدوان الفرنسى ، فلما أعيتها الوسائل المادية لجأت إلى الـكفاح السياسى بمختلف وسائله ، واستمرت سلسلة هذا الـكفاح متصلة الحلقات منذ أن استسلمت القوات الوطنية المسلحة حتى اليوم . وقـد تطور هذا الـكفاح خلال هذه المدة الطويلة بحسب الظروف ، وتكيف حسبما تقتضيه مصلحة البلاد ، ولم يستطع الفرنسيون فى يوم من الأيام أن يقضوا عليه ، برغم توافر قواتهم الغاشمة وأساليبهم الاستعمارية ، بل إن الاضطهادات التى كان ينزلها الفرنسيون بهـذه الحركة لم تـكن تزيدها إلا قوة وانتشاراً ، وما من اضطهاد نزل بها إلا خرجت منه أقوى وأشد .

حركة الشباب التونسى :

لم تظهر الحركة الوطنية فى صورة منظمة إلا فى أوائل القرن العشرين ، ولا يعنى ذلك انعدامها فى الأعوام السابقة ، فقد بدأت بمحاولات فردية عديدة قام بها بعض رجالات تونس فى معارضة السلطة الفرنسية ، ومقاومة مشروعاتها الاستعمارية التى لم تخرج وقتئذ من دور التجربة . وأشهر رجال المقاومة فى هذا العهد محمد السنوسي والبشير صفر ، الذى يعتبر بحق أب النهضة التونسية الحديثة ، بما كان يقوم به من نشاط لزرع بذور الوعى القومى بين الشباب التونسى ، فيما كان يلقيه من محاضرات بمعهد ابن خلدون فى عاصمة تونس .

وبعد أن ظهر اتجاه السلطة الفرنسية إلى الاستحواذ على مقاليد البلاد ، ومحاولة القضاء على السيادة التونسية ، ازدادت حركة المقاومة شدة ، وشعر رجالها بوجوب جمع كلمتهم فى هيئة منظمة تحت زعامة على باش حانبه ، وقد التف حول هذه الجماعة الشباب التونسى وناصرها ، وتأسست فى سنة ١٩٠٤ جريدة «التونسى» التى كانت تعتبر لسان حال الوطنية التونسية فى ذلك العهد .

بيد أنه لم يكن لهؤلاء الجماعة برنامج سياسى ، بل كانت حركتهم سلبية ، إذ كانوا يعملون على مقاومة مشاريع الاستعمار ، والدفاع عن حقوق تونس ، بما يشنونه من حملات عنيفة على صفحات جريدتهم . وكانت هذه الحركة متأثرة فى بعض نواحيها بحركة الشباب العثمانى ، وتدعو إلى فكرة الرابطة الاسلامية .

وإلى هذه الجماعة يرجع الفضل الأكبر فى إيقاظ الشعور الوطنى بين طبقات الشعب . وقد ظهرت آثار تلك اليقظة فى مناسبات عديدة جعلت نفوذ السلطة الفرنسية مهدداً بالزوال .

وفى تلك السنوات أخذ القلق يعم الشعب ، وتوترت العلاقات بين العرب والأجانب من فرنسيين وإيطاليين بسبب اعتداء الايطاليين على استقلال طرابلس ، وكانت الاصطدامات بين العرب والايطاليين فى تونس تنذر بقرب حلول كارثة كبيرة . وفى أواخر سنة ١٩١١ أرادت السلطة الفرنسية أن تستولى على جزء من مقبرة الجلاز الاسلامية فى عاصمة تونس ، وحاولت تسجيلها فى ٧ نوفمبر ، ولكن الشعب هب للحيلولة دون هذا الاعتداء ، واجتمعت جماهير غفيرة لحماية المقبرة ، وأصرت السلطة الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة . فاصطدمت الجماهير مع القوات الفرنسية وانتشرت الثورة فى إنحاء العاصمة ، ولم تستطع السلطة الفرنسية إخماد نيرانها إلا بعد عناء شديد .

وقد حملت السلطة الفرنسية جماعة على باش حانبه مسوولية هذه الحوداث ، فعطلت جريدة « التونسى » ، وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد ، وبقيت تونس تحت الحكم العسكرى القاسى منذ ذلك التاريخ إلى سنة ١٩٢٢ .

ثم فى سنة ١٩١٢ أضرب عمال « الترموای » فى تونس احتجاجاً على تصرفات الشركة الأجنبية التى كانت تسخر هؤلاء العمال لمصلحتها الخاصة . فاجمع الشعب على تأييد العمال ، وتضامن معهم إلى أن رضخت الشركة . ولكن السلطة

المغفور له الزعيم عبد العزيز الثعالبي

المغفور له الزعيم علي باش حامبه

الفرنسية عمدت إلى استخدام الجيش فى تسيير «الترمايات» للقضاء على الاضراب، فتصدى الشعب لهذه المحاولة يقاومها ويمنع بالقوة كل من يعمد إلى الركوب ، إلى أن أجيبت طلبات العمال .

وكانت هذه الحوادث انذاراً للسلطة الفرنسية بان الشعب التونسى قد أعدّ العدّة لمقاومة سياستها ، والوقوف فى سبيل تنفيذ برامجها الاستعمارية ، فعقدت العزم على القضاء على الحركة الوطنية التى كان يقوم بها انصار باش حانبه ، ونفت اقطاب هذه الحركة إلى الخارج . فانتقلوا إلى الأستانة ما عدا الأستاذ عبد العزيز الثعالبى الذى اختار الاقامة بباريس بعد أن قضى عدة أشهر فى الجزائر .

فى الحرب العالمية الأولى :

لقد شملت الدولة العثمانية بعطفها جميع التونسيين المنفيين ، وأكرمت مثواهم وأسندت لبعضهم مناصب عالية . فتابعوا عملهم فى الخارج ، ورفعوا صوت تونس عالياً فى المطالبة بالاستقلال مدة الحرب العالمية الأول . وقد اشتهر من بينهم على باش حانبه والشيخ صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفايحى ، أما محمد باش حانبه فقد أسس لجنة « تونسية جزائرية » بسويسرا كانت تصدر مجلة « المغرب » للدفاع عن حقوق المغرب العربى ، والتنديد بمظالم الفرنسيين فيه ؛ والمطالبة باستقلاله .

أما فى داخل تونس فقد كانت الأحكام العرفية القاسية تمنع كل نشاط سياسى، فاشتد الضغط على الشعب ، واعتقل قادة الرأى طيلة مدة الحرب ؛ خوفاً من نشوب الثورات .

وبالرغم من ذلك فإن سكان الجنوب التونسى — وخاصة قبائل بنى زيد اللذين اشتهروا بالبطولة والنخوة العربية — أعلنوا الثورة على فرنسا سنة ١٩١٥ تحت قيادة البطل الشهير الحاج سعيد بن عبد اللطيف أحد أعضاء المجلس الشورى التونسى

ودامت المعارك الطاحنة بين قبائل الجنوب التونسى والقوات الفرنسية سنتين كاملتين ، ولم تستطع فرنسا القضاء عليها إلا بعد حشد الجيوش الجرارة وإرسال للنجدات الكثيرة .

الحزب الحر الدستورى التونسى :

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وأعلن الرئيس ولسن مبادئه المشهورة « عمت الشعوب الضعيفة والمستعمرة موجة من الأمل القوى. فأظهرت رغبتها الملحة فى التحرر من الاستعمار ، ومن بينها الشعوب العربية التى كانت تطالب باستقلالها. وكانت الوفود العربية تتجه إلى باريس لإقناع الدول المشاركة فى مؤتمر السلم بوجوب إعطائها حقها فى تقرير مصيرها . ففى شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ قدمت لجنة تحرير تونس والجزائر عريضة لمؤتمر الصلح المنعقد فى باريس للمطالبة بحقوق شعوب المغرب ، كما أرسلت فى ٢ يناير سنة ١٩١٩ برقية فى نفس المعنى إلى الرئيس ولسن الذى كان يقيم وقتئذ بروما . وقد قدم كذلك الزعيم عبد العزيز الثعالبى الذى كان يقيم فى باريس عريضة [1] فى أوائل سنة ١٩١٩ إلى الرئيس ولسن باسم الشعب التونسى مطالباً باستقلال بلاده ، ثم أصدر فى أوائل سنة ١٩٢٠ كتابه الشهير « تونس الشهيدة » الذى فضح فيه الاستعمار الفرنسى وبين فيه رغبة الشعب التونسى فى التمتع باستقلاله .

وبينما كان الأستاذ الثعالبى يدافع عن حقوق تونس فى باريس ، قام أنصاره فى سنة ١٩١٩ بتأسيس الحزب الحر الدستورى التونسى ، وتقدموا بعريضة إلى جلالة الملك محمد الناصر يطالبون فيها بإعلان الدستور .

ولاقت هذه الحركة تأييد كافة طبقات الشعب التى كانت تشعر بحاجتها إلى حركة وطنية منظمة ، تنضوى تحت لوائها ، وتعمل فى صفوفها .

على أن هذه الحركة — وإن كانت ترمى إلى لاستقلال التام للبلاد — لم تعلن عن غايتها جهاراً ، إذ كانت الظروف غير مساعدة . فكان برنامجها السياسى فى الظاهر برنامجاً إصلاحياً واسعاً يرمى إلى إرجاع السلطة إلى أصحاب البلاد الأصليين.

وقد عمل رجال الحزب وقتذاك للتفاهم مع فرنسا وإقناعها بوجوب إرضاء رغبات الشعب التونسى ؛ إذ أن هذه الرغبات — وخاصة المطالبة بالدستور —

---

(١) أدرج ملخص هذه العريضة لأول مرة فى جريدة « بوبولار » Le Populaire الباريسية فى ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم فى جريدة لومانيتى Humanité فى شهر يونيو -

لا تتعارض مع بنود معاهدات الحماية (١) .

وقد انتشرت حركة الحزب انتشاراً سريعاً فى سائر أنحاء القطر التونسى ، وصارت لها فروع فى كافة المدن ، وأصبحت قوة شعبية تحسب لها السلطة الفرنسية ألف حساب .

وعلى أثر ذلك اتجهت الوفود العديدة إلى باريس للاتصال بالدوائر الرسمية ورجال الأحزاب السياسية . إلا أن هذه الوفود — وإن لقيت عطفاً كبيراً ، وتأييداً من أحزاب اليسار وصحفها — فهى لم تظفر من الحكومة الفرنسية نفسها إلا ببعض الوعود . وبقى الشعب يترقب انجاز رغباته التى كانت بعيدة عن كل تطرف ، وأخذ حماسه يزداد يوماً بعد يوم .

ولاقت الحركة الوطنية تأييداً من القصر نفسه ، وكان للأمير محمد المنصف دور كبير فى تكوين هذا الاتجاه الجديد الذى اتخذه القصر ، فانضم سموه إلى رجال الحركة الوطنية ، وأدى يمين الإخلاص للحزب .

ومما زاد حماس الشعب اشتعالا ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من القاء القبض على الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبى فى باريس وإرجاعه إلى تونس . وقد علقت به السلطة الفرنسية تهمة التآمر مع العدو وأودعته السجن . ولكن الشعب تحمس لقضية زعيمه وواصل ضغطه على السلطة الفرنسية ، فأطلقت سراحه ، وخرج من السجن وقاد بنفسه الحركة الوطنية فى تونس .

وإزاء الحالة الخطيرة التى آلت إليها البلاد ، وإمام تيار الحركة الوطنية الذى أصبح يهدد النفوذ الفرنسى ، رأت فرنسا أن تسلك سياسة جديدة . فعينت مقيما عاماً جديداً فى تونس وهو لوسيان سان (Lucien Saint) ممن اشتهروا بالمهارة والدهاء .

إلا أنه لم يكن فى نية الحكومة الفرنسية فى يوم من الأيام — كما سيتبين

---

(١) مما يجدر ذكره أن رجال الحزب استصدروا فتوى قانونية من أستاذين فرنسيين مشهورين وهما « جوزاف بارتيلمى » و « أندرى فايس » تبين أن المطالبة بالدستور لا تتعارض مع المعاهدات .

ذلك فيما يلى — تغيير الاتجاه الأصلى لسياستها الاستعمارية ، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على إجابة رغبات الشعب ، وكلما ظهرت إزمة جديدة فى تونس ، وتحرج موقف فرنسا فيها واشتد عليها ضغط الشعب ، غيرت المقيم العام حتى توهم الناس أنها تنوى تغيير سياستها ، فتتمكن بتلك المناورة من ربح الوقت ، وإخماد نار المعارضة إلى حين ، ثم تتحين لها الفرص للقضاء عليها .

وقد عين المقيم الجديد فى شهر يونيو سنة ١٩٢١ . وبعد فترة من الزمن قضاها فى درس الوضع ، رأى أن يعطى بعض « الترضيات » للشعب التونسى فى شهر إبريل سنة ١٩٢٢ . وانحصرت هذه الترضيات فى رفع الأحكام العرفية التى كانت أعلنت منذ سنة ١٩١١ ، وتعويض المجلس الشورى بالمجلس الكبير ، وتأسيس وزارة العدل ، مع الفصل بين السلطات العامة .

ولكن هذه الإصلاحات لم ترض الشعب التونسى ، فاشتدت حملته على السلطة الفرنسية ، وقد ساعده على ذلك إطلاق الحريات العامة ، فتعددت الصحف الحرة ، وكثرت الاجتماعات العامة التى كان يعقدها الحزب .

وفى نفس الوقت ظهرت حركة عمالية وطنية نشيطة تحت قيادة الزعيم النقابى محمد على القابسى ، فاشتد بها ساعد الحركة الوطنية .

أما فرنسا فإنها لم تغير سياستها ، بل زاد جشعها ، واتسعت براجمها الاستعمارية ، بعد أن تعطل تنفيذها مدة الحرب ، واتضحت اتجاهاتها الجديدة ، وتركزت خطتها النهائية فى محاولة القضاء على كيان الدولة التونسية ، وفرنسة البلاد . وتنفيذاً لسياستها الاستيطانية نظمت هجرة الفرنسيين إلى تونس ، وفتحت فى وجوههم أبواب الإدارات التونسية ، واقطعتهم الأراضى التى اغتصبتها من العرب .

ومما زاد فى تحرج موقف الفرنسيين أن جلالة الملك محمد الناصر أخذ يطالب فرنسا رسمياً بإنجاز مطالب شعبه . وتوترت العلاقات بينه وبين فرنسا حتى هدد بالتخلى عن العرش ، إذا لم تنفذ فرنسا مطالب شعبه . وحاول المقيم العام إرجاعه عن موقفه ، وأصدر أمره إلى القوات المصفحة بمحاصرة القصر الملكى يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ . فثار الشعب عن بكرة أبيه على هذا الاعتداء ، وقامت

المظاهرات الشعبية فى كافة مدن القطر التونسى ، وعمت الاضطرابات جميع أنحاء البلاد حتى أوشكت أن تنقلب إلى اصطدامات دامية .

ولم يرجع الباى عن موقفه إلا بعد أن قدم له المقيم العام وعودا صريحة بإجابة المطالب القومية ، على شرط تأجيل إنجازها إلى ما بعد الزيارة التى كان رئيس الجمهورية الفرنسية « ميلران » (Millerand) ينوى القيام بها إلى تونس

وبعد أن تمت هذه الزيارة فى أواخر شهر إبريل أصدر المقيم العام أوامر استثنائية قضى بها على الحريات العامة . فتعطلت جميع الصحف ، ومنعت الاجتماعات العامة ، وسلطت العقوبات الصارمة على قادة الرأى ، ونفى بعضهم خارج القطر التونسى . فاتجه الزعيم عبد العزيز الثعالبى مؤسس الحزب الحر الدستورى التونسى إلى الشرق سنة ١٩٢٣ ؛ رافعاً لواء الجهاد التونسى بين الشعوب العربية والإسلامية ، وأصيبت الحركة الوطنية بوفاة جلالة الملك محمد الناصر الذى كان يشملها برعايته وتأييده .

ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الاضطهاد العنيف ، إذ كانت حركته لا تزال فتية لم تتوغل فى كافة طبقات الشعب ، ولم يمر عليها زمن طويل يمكنها من نشر الوعى القومى فى الشعب بصورة تجعلها تستطيع تحمل كفاح طويل وتضحيات جسيمة .

حركة الشباب التونسيين :

أثر فترة الخمود التى أسفر عنها الاضطهاد أفلت زمام قيادة الشعب من أيدى الجماعة الذين كانوا على رأس الحزب ، وتقلده جماعة من الشباب المثقف بعد عودتهم من فرنسا ، وقد ظهروا فى الميدان الوطنى بحركة جديدة فى أساليبها واتجاهاتها .

وقد التف هؤلاء مع بقية الشباب التونسى المثقف حول جريدة « صوت التونسى » التى أصدرها الأستاذ الشاذلى خير الله سنة ١٩٢٩ ، بعد أن أوقفت السلطة الفرنسية جريدة « اللواء التونسى »

وساعدت تصرفات السلطة الفرنسية نفسها على انتشار الروح الوطنية ، وبعثها فى قوة جديدة . وحدثت فى تونس أثناء ذلك حادثتان كبيرتان كان لهما

أثر فعال فى عودة انتشار الوعى القومى من جديد ، ويرجع إليها الفضل الأكبر فى استئناف الشعب التونسى لكفاحه السياسى الذى لم يتوان فيه منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا .

أما الحادثة الأولى فهى انعقاد المؤتمر الأخارستى Congrès Eucharistique بعاصمة تونس فى مايو سنة ١٩٣٠ . وقد اعتبره الفرنسيون «حملة صليبية ناسمة» ، ورأى التونسيون فى هـذا المؤتمر وانعقاده فى بلاد إسلامية مساً بكرامتهم ، وإهانة لدينهم .

وأما الحادثة الثانية فهى ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من إعداد العدة لإقامة احتفالات بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس .

وإزاء هذه التصرفات اجتمعت الطبقة المثقفة التونسية فى مؤتمر عام (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠) قررت فيه مضاعفة نشاطها فى مقاومة الاستعمار الفرنسى . فانتخبت هيئة لإدارة وتحرير جريدة « صوت التونسى » ، وكان من أبرز أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقيبة .

وأخذ الشعب يلتف حول هؤلاء الشبان الذين رأى فيهم نشاطاً كبيراً ، وحماسا متدفقا ، وأقداماً متزايدا ، وتكون لهم مركز ممتاز بين قادة الرأى العام ، وأصبح الشعب يعقد عليهم آمالا جساما فى السير به إلى الخلاص ، وإنقاذه من براثن الاستعمار .

وقد حاولت السلطة الفرنسية القضاء على نشاطهم ، فقدمتهم المحاكمة سنة ١٩٣١ . ولكن الشعب تضامن معهم وقام بمظاهرات فى الشوارع أجبرت السلطة الفرنسية على التقهقر وإلغاء المحاكمة . وكان لذلك رنة فرح عمت جميع طبقات الشعب ، وقوت إيمانه وتعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه .

وقد رأت السلطة الفرنسية فى النهاية أن تعدل عن إقامة الاحتفالات المقررة لاحياء ذكرى الاحتلال الفرنسى من جهة ، ومن جهة أخرى أصدرت سلسلة من القوانين الاستثنائية للقضاء على نشاط الحركة الوطنية .

وفى شهر نوفمبر ١٩٣٢ أسس الأستاذ الحبيب بورقيبة مع بعض أعضاء هيئة إدارة « صوت التونسى » جريدة مستقلة تحت عنوان « العمل التونسى »

وفى أواخر سنة ١٩٣٢ رأى بعض رجال السياسة الفرنسية — وعلى رأسهم بول بنكور Paul Boncourt — وجوب فتح أبواب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام عرب المغرب ، سعيا وراء فرنستهم . وحاولت فرنسا تنفيذ هـذه الخطة فى تونس، بان استصدرت من رجال الدين فتوى بان التجنس من المسلمين لايخرج عن دينه ، ويجوز دفنه فى مقابر المسلمين . وما أن شاع خبر هذه المحاولات حتى ثارت ثائرة الشعب ، وأخذت الصحف الوطنية التى كانت تصدر وقتذاك ، وهى « العمل التونسى » و « لسان الشعب » وكذلك « صوت التونسى » ، التى كان يصدرها الحزب الحر الدستورى التونسى ، تفضح هذه المحاولات وتشهر بها تشهيرا .

ومن المصادفات أن كثر عدد الوفيات بين المتجنسين العرب فى تلك المدة ، فكان الشعب يمانع فى دفنهم فى مقابر المسلمين ، مما أدى إلى مصادمات بين الشعب والقوات الفرنسية ذهبت ضحيتها أنفس عديدة ، وخاصة ببلدة المنستير

الحزب يستعيد نشاطه :

وهكذا انبعثت الحركة الوطنية انبعاثا جديدا ، وأخذ الحزب يعمل لتوحيد الصفوف ، وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة . ورأى أن الوقت قد حان لتنظيم الحزب من جديد على أسس متينة ، ووضع خطط ملائمة للظروف ومسايرة لما اكتسبه الشعب من وعى قومى . وكان الدافع لسلوك هذا الاتجاه الجديد هو ما رآه الحزب من نشاط واندفاع وكفاءة فى عناصر الشباب الجديدة .

فعقد الحزب مؤتمراً فى ١٢و١٣ مايو سنة ١٩٣٣ تم أثناءه قبول هيئة جريدة « العمل التونسى » ، بإجماع المؤتمرين فى اللجنة التنفيذية للحزب .

وأصدر المؤتمر ميثاقاً وطنياً بين فى ديباجته « أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعاً ، بعد تجربة دامت سنوات طويلة » ، وأن الغاية التى يرمى إليها الحزب هى « تحرير البلاد ، ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها ، ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتصرفة فى شؤونها » .

وأثر هذا المؤتمر ازداد نشاط الحركة الوطنية ، وساد التضامن بين قادة الشعب ، فقررت السلطة الفرنسية إزاء هذا أن تتخذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة

الوطنية . فأصدرت من جهة قراراً بإنشاء مقابر خاصة بالمتجنسين التونسيين ، وعطلت من جهة أخرى الصحافة الوطنية ، وحلت كل تشكيلات الحزب الحر الدستورى .

ولكن ذلك لم يوقف نشاط الحركة الوطنية ، إذ كان يرى الشعب فى تأسيس مقابر خاصة للمتجنسين انتصاراً كبيراً سجله ضد الاستعمار الفرنسى ، حتى صار المتجنسون العرب يطالبون بالرجوع إلى الجنسية التونسية .

الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد :

على أثر خلاف حدث بين قادة الحزب الأولين وجماعة « العمل التونسى » الذين دخلوا اللجنة التنفيذية أثر مؤتمر سنة ١٩٣٣ ، إنعقد مؤتمر ببلدة قصر هلال فى مارس سنة ١٩٣٤ ، حضره نواب عن سائر شعب الحزب للنظر فى مسألة الخلاف ، وامتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسى من حضور المؤتمر ، فأعلن المؤتمرون فصلهم من الحزب وانتخبوا « ديواناً سياسيا » لإدارة الحزب الذى سمى منذ ذلك التاريخ « الحزب الحر الدستورى الجديد » ، وعين الأستاذ الحبيب أبو رقيبة أميناً عاما له .

أما بقية أعضاء اللجنة التنفيذية فإنهم لم يعترفوا بهذا الانتخاب واستمروا يعملون باسم « الحزب الحر الدستورى التونسى القديم » .

وقد امتازت حركة « الديوان السياسى » بما ادخلته على الحزب من اتجاه جديد وتطور كبير فى طرق الدعاية الحديثة وأساليب الكفاح ، وبدأت بتنظيم الحزب على أسس شعبية . فكان أعضاؤه فى النواحى والأقاليم ينتخبون « الشعب » التى تكون هيئات الحزب المحلية ، ولكل أقليم « جامعة » تتكون من مختلف الشعب التابعة له ، ويجتمع ممثلو هذه الهيئات فى مؤتمر يعقد سنويا بالعاصمة لانتخاب « الديوان السياسى » الذى يشرف على تنفيذ سياسة الحزب . وهكذا صار الحزب يمثل الشعب تمثيلا صحيحاً .

أما دعاية الحركة الجديدة فكانت ترتكز على لجان دعاية متفرعة فى سائر أنحاء القطر ، وعلى الإكثار من الاجتماعات العامة فى المدن والقرى والبوادى ، لإثارة أفكار

عامة الشعب ، وكان يقوم بهذه الجولات أعضاء الديوان السياسي أنفسهم ، وعلى رأسهم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة الذي بذل نشاطاً كبيراً في نشر مبادىء الحزب بين طبقات الشعب في خطوانه الأولى ، حتى توغلت الحركة الوطنية في البوادىء النائية وأقاصي الجبال ، وعمها الوعي القومي ، بعد أن كانت قبل ذلك المهد منحصرة في المدن ، ولا يتأثر بها سوى طبقة معينة من الشعب .

وكان يساعد الديوان السياسي في حركته الدعائية بين طبقات الشعب بعض أقطاب الحركة الوطنيين في الأقاليم نخص بالذكر منهم المرحوم الحبيب أبو قطفة رئيس جامعة منطقة بنزرت والأستاذ يوسف الرويسي رئيس جامعة منطقة الجريد والأستاذ الهادي شاكر رئيس جامعة صفاقس .

وإزاء هذا التيار الجارف الجديد ، سلك المقيم الجديد « بيرطون » سياسة جديدة ، وسعى للتفاهم مع العناصر الوطنية ، بمحاولة إعطائهم بعض الترضيات وتحذير نشاطهم ببعض الوعود . فسمح لهم أولا بإصدار جريدة « العمل » وبعقد الاجتماعات العامة . ثم لما تحقق من خطر هذه الحركة على الاستعمار الفرنسي قرر القضاء عليها ، فألقى القبض على قادة الحركة وأبرز أعضائها في ٢ سبتمبر ١٩٣٤ واعتقلهم ببرج الفصيرة في صحراء الجنوب التونسي ، وكان من بين هؤلاء الأساتذة الحبيب أبو رقيبة ويوسف الرويسي والمرحوم الحبيب أبو قطفة والهادي شاكر وصالح بن يوسف وغيرهم من أقطاب الحركة الوطنية في تونس .

الاضطهاد والمقاومة :

وما كاد خبر اعتقال قادة الحزب ينتشر حتى عمت الاضطرابات كامل البلاد ، فاعلنت الاضرابات وتوالت الاصطدامات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة ، وبخاصة في بلدة المكنين وقصر هلال وطبربة والبرجين ونفطة ومنزل تميم .

فكانت هذه الاعتقالات بداية عهد اضطهاد عنيف لم يسبق له مثيل ، دام سنتين متواليتين بلا انقطاع . وكلما زاد تعسف السلطة الفرنسية اشتد رد الفعل من الشعب وازدادت مقاومته ، وكانت اعتقالات الرجال العاملين مستمرة طيلة هذه المدة بلا انقطاع . ورات السلطة الفرنسية في آخر الأمر أن سياستها ، المرتكزة على

استعمال القوة والعنف قد منيت بالفشل والخسران ، خصوصاً وقد اشتد الضغط على المقيم بيرطون من طرف هيئة الحزب التي كانت تعمل في باريس تحت قيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، بمساعدة أحزاب اليسار الفرنسية .

الحزب يستعيد نشاطه :

رات الحكومة الفرنسية أن تنهج منهجاً جديداً في سياستها بتونس ، فعينت في شهر أبريل ١٩٣٦ المقيم العام « جيون » ، الذي بادر باطلاق سراح المعتقلين وأباح الحريات العامة ، وكان انفراج الأزمة بعد ما قاست الحركة الوطنية من اضطهاد عنيف يعتبر انتصاراً عظيما سجله الحزب لنفسه ، وباعثاً على سرعة إنتشار الوعي القومي من جديد . فتمكن الحزب من استكمال تنظيم صفوفه على أسس الديمقراطية بعد أن تعطل مدة سنتين ، فانتشرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة في كامل أطراف القطر ، وتكونت شبيبة للحزب في كل المراكز ، وكثرت جمعيات الكشافة ، وتأسست النقابات الوطنية الحرة ، حتى أصبح الشعب كله متكتلا في تشكيلات الحزب

وفي هذه الأثناء تقلدت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا ، فبعثت أملا كبيراً في نفوس الشعب التونسي ، ورأى الحزب الجديد أن يحاول سلوك سياسة التفاهم مع فرنسا ، لما اشتهرت به أحزاب اليسار التي تتكون منها الحكومة الفرنسية من مناصرتها لمطالب الشعوب الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي . فاوفد الحزب أمينه العام الزعيم الحبيب أبو رقيبة إلى باريس مرات عديدة خلال سنتي ١٩٣٦ -- ١٩٣٧ ، للتفاهم مع الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية ، وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي .

وقد رأى الحزب في ذلك الحين أن يسلك في سياسته مناورة جديدة تقوم على المطالبة بإصلاحات مستعجلة ، كمرحلة أولى في سبيل تحقيق أهداف الحزب الأصلية التي ترمي إلى استقلال البلاد وسيادتها ، على أن يكون الوصول إلى هذه الاهداف في مراحل ، وفي مقدمتها إحترام المعاهدات التي خرقتها فرنسا منذ فرض الحماية ، وتنفيذ ما التزمت به من السير بالشعب في طريق الرقي ، وأعداده لتسيير شؤونه بنفسه . وهذا برنامج عملي غير متطرف ، كان من شأنه أن يفوز بتأييد أحرار فرنسا .

وقد قدم الحزب إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مشروع مطالبه المستعجلة ، الذى يقوم على منح الشعب التونسى برلمانا وحكومة مسؤولة أمامه .

ولكن حكومة الجبهة الشعبية سلكت نفس السياسة التى كانت تسلكها الحكومات التى سبقتها على إختلاف ألوانها السياسية ، وهى سياسة بذل الوعود التى لا تنفذ ولا يقصد منها غير تخدير الشعب وكسب الوقت ، فبعثت الوزير فيينو إلى تونس . وبعد درس الحالة بها أذاع خطابا بالراديو ، أعلن فيه وجوب « إصلاح الإدارة التونسية وتشريك التونسيين فى إدارة شؤون بلادهم »

وبرغم هذا فان سياسة فرنسا لم يطرأ عليها أى تغيير ، إذ كانت خطة فرنسا الاستعمارية لا تتأثر أو تتغير بتغيير الحكومة المركزية أو باتجاه سياستها الداخلية ، بل إن وزارة الخارجية أقصت الوزير فيينو لأنه أظهر بعض العطف على الشعب التونسى .

وفى شهر يوليو سنة ١٩٣٧ عاد الزعيم عبد العزيز الثعالبى من الشرق فاقتبله الشعب بمهرجانات لم يسبق لها نظير فى تاريخ تونس ، إذ كان يعتبر أب الحركة الوطنية .

وفى هذه الأثناء قام العمال التونسيون باضرابات عامة من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية ، فقاومت السلطة الفرنسية حركة العمال مقاومة عنيفة ، تسببت عنها حوادث دامية ، أسفرت عن عشرات من القتلى ومآت من الجرحى ، فى مناجم المتلوى وأم العرايس والمظيلة والجبل الأبيض والمتلين .

ولما رأى الحزب أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فى هذه المرة كما فشلت فى المرات السابقة ، وإن السلطة الفرنسية تنوى القضاء على الحركة الوطنية التى أصبحت خطراً يهدد نفوذها فى البلاد ، دعا الحزب إلى عقد مؤتمر فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٧ . وبعد استعراض الحالة اتخذ قرارات هامة ترمى إلى تنظيم خطة للمقاومة ومقابلة العنف بالعنف .

وكان من الواضح أن فرنسا قد صممت عزمها على القضاء على الحركات الوطنية ليس فى تونس فحسب ، بل فى جميع أقطار المغرب العربى . ولم يمض غير قليل حتى بدأت حركة الاضطهادات العنيفة فى كل من مراكش والجزائر .

فرأى الحزب أن يتضامن عند ذلك مع الحركة الوطنية فى مراكش والجزائر ، وقرر الإضراب العام فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

ومنذ ذلك التاريخ ابتدأت السلطة الفرنسية تتربص برجال الحزب العاملين ، وتنزل بهم أقسى أنواع الإضطهاد ، ومنعت الاجتماعات العامة ، فازداد هيجان الشعب ، ولم يرضخ الحزب لهذا المنع واستمر يعقد الاجتماعات وينظم المظاهرات الشعبية الاحتجاج على السلطة الفرنسية ، فاسفر ذلك عن اصدمات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة منذ أوائل سنة ١٩٣٨ ، وسالت الدماء فى أماكن متعددة وخاصة فى بنزرت .

وإزاء هـذه الحال اجتمع المجلس الملى للحزب فى شهر مارس ، وحدد نهائيا موقفه من سياسة القمع التى انتهجتها فرنسا فى كافة أنحاء القطر ، وتوزع قادة الحزب لعقد الاجتماعات العامة وإعداد الشعب للصمود أمام هذه الموجة الاضطهادية .

فكانت السلطة الفرنسية تلقى عليهم القبض أثناء قيامهم بجولات دعائية. فاعتقلت فى ٤ إبريل الدكتور سليمان بن سليمان والأستاذ يوسف الرويسى ، بعد أن منعت اجتماعات أرادها عقدها فى وادى مليز . وعلى أثر ذلك قامت اضطرابات أفضت إلى الاصطدام بين الشعب والقوات المسلحة ، فمات العشرات وجرح المئات من الوطنيين .

ثم اعتقل فى ٦ إبريل الأستاذة صالح بن يوسف والهادى نويرة ومحمود بورقيبة أثناء قيامهم بجولة دعائية فى منطقة الكاف .

وهكذا قامت السلطات الفرنسية بحركة اعتقالات واسعة شملت جميع قادة الشعب ، ولم يبق منهم من لم يزج به فى أعماق السجون .

فكان رد فعل الحزب عنيفاً ، إذ قرر سلسلة من المظاهرات لا تنقطع إلى أن ترجع السلطة الفرنسية عن غيها . وانتشرت الدعوة إلى مقاومتها بالعنف وإلى العصيان المدنى والعسكرى .

فقامت مظاهرات هائلة فى كامل أنحاء القطر التونسى يوم ٨ أبريل سنة ١٩٣٨ وتمت فى هدوء تام ، وقد ظهرت فيها قوة الحزب الجبارة ونظامه العتيد وتكتل الشعب حوله .

وإزاء هذه الحال قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائياً على الحزب ، ولو أدى ذلك إلى أسوإ العواقب . وفى يوم ٩ أبريل — أثر اعتقال زعيم الشباب الأستاذ على البهلوان — تجمهر الناس أمام المحكمة ؛ فجاءت القوات المسلحة الفرنسية ، وأطلقت نيرانها على الجماهير ، فقتلت زهاء الخمسمائة ويبلغ عدد الجرحى عشرات المئين

ووقعت حوادث مماثلة فى بقية أنحاء القطر التونسى فى نفس اليوم . واعتقلت السلطة العسكرية بقية قادة الحركة ، وفى مقدمتهم الزعيم الأستاذ الحبيب أبورقيبة الذى ألقى عليه القبض وهو فى فراش المرض . وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد وصارت المحاكم العسكرية فى كل المدن تصدر أحكامها المستعجلة بالأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد ، وغصت السجون والمعتقلات بالوطنيين ، وانتشر الجيش الفرنسى فى البلاد ، يعيث فيها فساداً ، ويعذب الأهالى ويضطهدهم ويعتدى عليهم فى الشوارع وينتهك حرمات بيوتهم ، واستمر الاضطهاد والتعسف بصورة فظيعة لم يسبق لها نظير ، ودامت هذه الحال خمس سنوات ، ذاق فيها الشعب التونسى الأمرين بسبب البطش والطغيان الفرنسى .

الاضطهاد وحركة المقاومة :

كانت حوادث ٩ إبريل ١٩٣٨ التى دبرتها السلطة الفرنسية للقضاء على الحركة الوطنية فاتحة عهد من الاضطهادات والتعسف . وقد دام هذا العهد المظلم خمس سنوات متتالية ، دون أن يعترى الشعب فتور أو ملل ، بل استمر فى كفاحه بعزم ثابت وإيمان قوى ، وأخذ هذا الكفاح صبغة عنيفة لم تعرف من قبل . وكانت الحركة الوطنية تزداد نشاطاً وقوة كلما ازدادت السلطة الفرنسية تعسفاً وبطشاً .

وقد قرر الشعب أثر حوادث ٩ ابريل أن يقابل العنف بالعنف ، فدخلت الحركة فى طور جديد من المقاومة ، وقامت الاضطرابات والحوادث الدامية فى جميع أنحاء البلاد ، بالرغم من إعلان الأحكام العرفية ، واعتقال الألوف من الوطنيين بصورة مستمرة ، وبالرغم من أن الحزب لم يكن له فى ذلك الحين قيادة منظمة .

وبعد بضعة أشهر انتظمت الحركة الوطنية من جديد تحت قيادة الدكتور الحبيب ثامر ، وتشكلت شعب للحزب فى كافة المدن والقرى فى نظام سرى محكم ، وصارت هذه التشكيلات تعمل فى الخفاء وتنفذ التعليمات التى تتلقاها من القيادة الجديدة .

وكانت النشرات السرية التى يصدرها الحزب لإنارة الرأى العام وإذكاء الروح الوطنية فى الشعب ، تقوم مقام الصحف الوطنية المعطلة والاجتماعات العامة الممنوعة .

وكان الحزب ينظم من وقت لآخر مظاهرات فى الشوارع احتجاجاً على السلطة الفرنسية وتصرفاتها فى تونس . وأول مظاهرة قام بها الحزب فى ذلك العهد كانت فى ميناء تونس وشوارعها ، بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسى الجديد « إيرك لابون » Erick Labonne فى شهر نوفمبر ١٩٣٨ ، واشتهرت هذه المظاهرة بمشاركة عدد من السيدات اللائى ألقى عليهن القبض مع عدد كبير من المتظاهرين .

ولما رأت الحكومة الفرنسية تحرج الحالة فى تونس ، وأنها بالرغم مما تستعمله من الشدة للقضاء على الحركة الوطنية لم تستطع القضاء عليها ، بل زادها الاضطهاد قوة وانتشاراً ، جنحت إلى تخفيف وطأة الاضطهاد ، فقررت إرسال لجنة تحقيق تتكون من نواب فى البرلمان الفرنسى ، برئاسة « المسيو لاكروزلير » Lagrosilliére فكان وجود هذه اللجنة مناسبة لأن تتقدم إليها الوفود من كافة أنحاء القطر التونسى بعرائض تطالب فيها باطلاق سراح الزعماء المعتقلين وإجابة مطالب الشعب

وسمح المقيم الجديد باصدار بعض الجرائد ذات الصبغة الوطنية نخص بالذكر منها جريدة « تونس الفتاة » وجريدة « تونس » .

وكانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب ، وظهرت مطامع إيطاليا فى الاستيلاء على تونس . فقررت الحكومة الفرنسية فى شهر يناير سنة ١٩٣٩ إيفاد رئيسها دالادى Daladier إلى تونس لإظهار تمسك فرنسا بها . واغتنم الشعب هذه الفرصة ليظهر للعالم أنه غير راض عن تصرفات فرنسا فى بلاده ، وأنه يطالب باستقلاله ، وقام بمظاهرات رائعة ، وخاصة فى بنزرت وباردو وتونس

وصفاقس وفى كل مكان حل به الرئيس الفرنسى . وقد اعتقلت السلطة أثناء هذه المظاهرات المئات من الوطنيين وحكمت عليهم أحكاماً قاسية .

وزيادة على ذلك فإن احتجاج الشعب على السلطة الفرنسية كان يتجلى فى ما كان يحدثه من أعمال الإرهاب والتخريب التى كلفت الإدارة خسائر فادحة . وقد تكاثرت الحرائق فى المصالح الفرنسية ومصالح الجيش الفرنسى وحقول المعمرين ، وكانت وسائل المواصلات تقطع فى سائر أنحاء القطر التونسى وخاصة الخط الحديدى وأعمدة التليفون وأسلاكه . ولم يوقف تيار هذه الحركة ما كانت تصدره المحاكم الفرنسية العسكرية من أحكام بالإعدام على كل من يتهم بالقيام بعمل من هذا النوع .

واشتدت هذه الحركة مدة الحرب الأخيرة بالرغم مما اتخذته السلطة الفرنسية من الاحتياطات . ومن جملة ما عمدت إليه من الوسائل أن فرضت على السكان حراسة أعمدة التليفون فى جميع أنحاء القطر ، وجعلت كل فرد مسؤولا على عشرة أعمدة .

وقد تحرج الموقف مدة الحرب العالمية الثانية ، وظهرت حركات العصيان بين الجيوش التونسية التى جندتها فرنسا بالقوة القاهرة ، وقد اضطرت السلطة الفرنسية إلى استعمال الحيلة تارة والقوة تارة أخرى لحملهم على ركوب البواخر التى كانت تنقلهم إلى ميادين القتال فى فرنسا وبلجيكا . وقد انتشرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين الذين كانوا يرابطون فى تونس نفسها وخاصة بمدينة القيروان ومدينة قابس . وقضت السلطة الفرنسية على هذه الحركات بكل شدة ، وجردت كل الجنود التونسيين من الأسلحة طول مدة الحرب .

وبلغ الاضطهاد الفرنسى مدة الحرب أشده ، فكانت المحاكم العسكرية تصدر أحكامها بصورة مستمرة على الوطنيين ، حتى امتلأت السجون والمعتقلات فى تونس والجزائر بألوف من الوطنيين التونسيين .

الهدنة بين فرنسا والمحور :

ولما أعلنت الهدنة بين فرنسا والمحور رأى قادة الحزب الدستورى أن يقوموا

بحركة واسعة للمطالبة بالاستقلال لتونس وبقية أقطار المغرب العربى . وكانت وضعية فرنسا الجديدة الناتجة عن احتلال جيوش المحور لها تجعلها عاجزة عن القيام بتعهداتها نحو تونس ، وحمايتها من كل اعتداء . ورأى الوطنيون أن الوقت قد حان لأن يعلنوا بطلان الحماية وأن ينادوا باستقلال تونس ، وفى ٢٠ يونيو سنة ١٩٤١ تقدم وفد برئاسة الدكتور الحبيب ثامر بعريضة إلى البلاط يطالب فيها حكومة الباى بإعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين فى فرنسا ، كما تقدمت وفود أخرى بعرائض فى نفس المعنى إلى السلطات التونسية المحلية .

ولكن السلطة الفرنسية اعتقلت هذا الوفد قبل أن يحظى بمقابلة الباى ، كما اعتقلت أعضاء الوفود الأخرى وزجت بهم فى السجون . ثم أطلق سبيلهم بعد بضعة أسابيع بتدخل من الباى نفسه .

وعلى إثر ذلك كثرت أعمال التخريب والاضطرابات والحوادث الدامية والثورات المحلية ، وكان أبرزها حوادث قصر هلال وثورة دقاش ؛ مما أدى إلى اعتقال مئات من الوطنيين .

وكان الزعماء الذين اعتقلوا على أثر حوادث ٩ إبريل ١٩٣٨ وفى مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة ، لا يزالون معتقلين فى سجن « سان نيكولا » بمدينة مرسيليا . وقد ساءت حالتهم من الجوع والعذاب إلى أن أشرف بعضهم على الهلاك ، ولم تتجاسر السلطة الفرنسية على محاكمتهم خشية وقوع اضطرابات خطيرة فى تونس . وإزاء ضغط الرأى العام التونسى واستمرار الحوادث ، عملت على تحسين حالتهم المادية ، ثم أطلقت سراح ١٢ منهم ونقلتهم إلى قرية « تريتس » بقرب مدينة « أكيس انبروفنس » ، حيث أقاموا هناك أقامة جبرية .

وبعد فترة من التردد رجعت السلطة الفرنسية إلى سياسة القمع ، واعتقلت فى ١٩ يناير سنة ١٩٤١ الدكتور الحبيب ثامر وزملاءه أعضاء الديوان السياسى للحزب الذين أفلتوا من الاضطهادات التى نالت كثيراً من إخوانهم المشاركين لهم فى هذا الكفاح العنيف منذ سنة ١٩٣٨

ولكن الحركة الوطنية لم تقف أمام هذه الصدمة ، وتكونت دواوين سياسية أخرى تولت زمام الحركة ، وكلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها أخرى فى قيادة الحركة ، وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة ولا حوادث التخريب

جهود جلالة المنصف باى :

تعزز جانب الحركة الوطنية بجلوس جلالة محمد المنصف على عرش تونس فى ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ . وكان معروفا بمواقفه الوطنية السابقة ، ومناصرته للحزب الحر الدستورى الذى كان عضوا رسمياً فيه منذ عهد شبابه سنة ١٩٢٢ . فعمل هذا الملك على تقوية الروح الوطنية بمواقفه الخالدة . وقد أراد أن يدافع عن كرامة عرشه وحقوق شعبه ، فقدم عريضة إلى رئيس حكومة « فيشى » فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢، طالب فيها باحترام السيادة التونسية وإرضاء رغبات الشعب . وكانت هذه العريضة لا تختلف فى بنودها الستة عشر عما كان يطالب به الحزب ، قبل اعتقال زعمائه سنة ١٩٣٨ ، فتوترت العلاقات بين جلالته وبين ممثل فرنسا بسبب ذلك ، ولكن الأزمة انفرجت بينهما بعد أن وعدت الحكومة الفرنسية ملك تونس بإنجاز مطالبه . غير أن السلطات الفرنسية بدأت منذ ذلك الحين تضمر الشر لجلالته ، وتتحين الفرص للتخلص منه .

عودة الحزب إلى الكفاح العلنى :

فى اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ نزلت جيوش المحور فى تونس بمساعدة السلطة الفرنسية نفسها . وكانت السجون مكتضة بالوطنيين ، فرأى هؤلاء أن الوقت مناسب لأن يعودوا إلى نشاطهم ، ويأخذوا بزمام الحركة من جديد فى تلك الظروف الحرجة التى تجتازها البلاد . وحاول المعتقلون منهم الخروج من السجن بالقوة ، بعد أن علموا أن السلطة الفرنسية بصدد تدبير مؤامرة لنقلهم إلى ما وراء خطوط القتال ، فقاموا بثورة داخل السجن وتمكنوا من فتح أبوابه، إلا أن الجنود المرابطين أمام باب السجن حالت بينهم وبين ذلك ، بعد أن قتل منهم أربعة وجرح الكثيرون . وكانت هذه الحادثة السبب الرئيسى فى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فى كافة سجون تونس فى غرة ديسمبر سنة ١٩٤٢

واستأنف هؤلاء كفاحهم ، وانتظم الحزب من جديد بجميع تشكيلاته ، وانتشرت شعبه فى المدن والقرى والمداشر ، وأنشأوا منظمة للشباب التونسى

تضم الآلاف من الشبان الذين أنشئت لهم معسكرات للتدريب . وقد نظم الحزب دعاية واسعة لنشر الوعى القومى وتوجيه الرأى العام ، بما كان يقوم به رجاله من جولات فى كافة أنحاء القطر ، وما يعقدونه من اجتماعات عامة . وكان الحزب يصدر جريدة يومية تحت عنوان « أفريقيا الفتاة » .

وقد ساد هذا العهد جو من الحرية لم تعرف تونس له نظير ، وكانت روح التضامن قوية بين جميع الناس ، وتكونت جمعيات الإسعاف التى تولت مساعدة المنكوبين من جراء الحرب ، وتأسس تحت إشراف الحزب لجان تابعة لجمعية الهلال الأحمر فى كل مكان ، وتطوع شباب الحزب لمساعدة السلطة التونسية فى تنظيم التموين وحفظ الأمن وأعمال الإسعاف . وكان النزاع قائماً بين هؤلاء وبين الشباب الفرنسى من جماعات (S. O. L) الذين كلفتهم الإدارة الفرنسية بالقيام بأعباء هذه المهمات ، إلا أن الشباب التونسى لم يترك لهم المجال ، حتى أدى الأمر فى كثير من الأحيان إلى الاصطدامات بين الفريقين وإلى سفك الدماء .

وفى ذلك العهد حاول جلالة المنصف باى أن يسترد السلطة التى سلبتها فرنسا من الحكومة التونسية ، فبدأ بتكوين وزارة انتقالية اختار أفرادها بنفسه ، كخطوة أولى لتحقيق رغبات الشعب فى تسلم مقاليد حكمه وإعلان استقلاله . إلا أن تطورات الحرب فى تونس حالت دون انجاز هذا البرنامج ، بعد أن احتلت القوات الحليفة البلاد التونسية .

وفى تلك الظروف الحرجة التى كانت تجتازها البلاد استطاع جلالة محمد المنصف بمهارة كبيرة أن يشرف على تسيير شؤون البلاد ، وقد لزم الحياد التام بين القوات المتحاربة فى بلاده ، بالرغم من جميع المحاولات التى كانت تقوم بها سلطات المحور والسلطة الفرنسية المتعاونة معها ، لحمله على العدول عن هذه الخطة . أما رجال الحزب الدستورى فإنهم عملوا على تنظيم الحزب تنظيما محكما حتى جعلوا منه قوة تستطيع أن تفرض إرادتها ، وأن تسترجع حقوق تونس رغم كل الصعوبات .

وكان الملك والحزب يطالبان باطلاق سراح الزعيم الحبيب بورقيبة وبقية الزعماء المعتقلين فى فرنسا ، وإرجاعهم إلى تونس .

وأرادت سلطة المحوران تستغل هذا الأمر لتقوية مركزها فى تونس ، فقامت

بتحرير الزعماء التونسيين من سجون فرنسا ونقلتهم إلى روما . فنزلوا ضيوفا على الحكومة الإيطالية ، وذلك فى ٩ يناير ١٩٤٣ . وقد حاولت إيطاليا من جهتها الدخول فى مفاوضات سياسية مع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبه ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل أمام الموقف الوطنى الصلب الذى وقفه الأستاذ أبو رقيبة من المفاوض الإيطالى ، ذلك الموقف الذى كان سبباً فى تأخير إرجاعه إلى تونس ، ولم يسمح له بمغادرة روما إلا تحت إلحاح جلالة الملك المنصف ، وضغط الشعب التونسى المتظاهر أمام المفوضية الإيطاليه . فوقع أرجاعه هو وبقية زملائه من قادة الحركة فى ٨ إبريل ١٩٤٣

الحركة الوطنية فى أروبا :

أما قادة الحركة الذين كانوا فى معتقلات تونس واستأنفوا نشاطهم أيام احتلال المحور ، فقد كان بعضهم — وهم الدكتور الحبيب ثامر والأساتذة الطيب سليم والرشيد إدريس وحسين التريكى والمرحوم الهادى السعيدى — يرون وجوب الهجرة إلى أروبا ، وكان على اتفاق معهم فى الرأى الأستاذ يوسف الرويسى والمرحوم الأستاذ الحبيب أبو قطفه [1] اللذان كانا معتقلين فى سجون فرنسا . وكان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد ، ووجوب انتهاز الفرصة لخرق النطاق الحديدى المضروب حول تونس وبقية بلاد المغرب . وقد اقتحموا أشد الصعوبات فى تلك الظروف الحرجة للوصول إلى أروبا ، وحملوا رأية الكفاح الوطنى خارج البلاد ، وكتبوا صفحة من الجهاد جديدة فى الدعاية لقضية تونس خاصة والمغرب عامة لدى مختلف الأوساط الأروبية . وقد ضموا جهودهم إلى جهود زعماء العرب المهاجرين وتعاونوا معهم ، وأنشأوا مكتباً ببرلين سمى « مكتب المغرب العربى » ، وآخر بباريس للدعاية لقضية بلادهم ، وأصدروا صحيفة باللغة الألمانية والعربية فى برلين تحت عنوان « المغرب العربى » .

---

(١) توفى الأستاذ حبيب أبو قطفة فى ٥ مايو سنة ١٩٤٣ أثناء قصف الباخرة التي كانت تقله بين تونس وصقلية ، ودفن فى مدينة ترابانى في جزيرة صقلية ، فكانت خسارة تونس فيه كبيرة ورزؤها بفقده عظيما ، فقد كان رحمه الله بطلا فى الكفاح لا يجارى ومثالا فى التضحية والإخلاص .

وقد رأوا أن يصرفوا عنايتهم للاهتمام بالجالية المغربية المقيمة بفرنسا وأوربا ، وكان عددها يفوق المئتي ألف . فعملوا على بث الدعاية الوطنية بين صفوفها وإيقاظ شعورها الوطني، وكان أكثرهم مسخرين للعمل في المصانع وفي أعمال التحصينات على شاطىء المحيط الأطلسي ، وهم يعيشون تحت شروط خاصة ويعاملون معاملة شاذة ، من قبل المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي . وكان لزاماً على من تولى حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم أن ينتشلوهم من هذه الحالة ، وأن يوجدوا لهم مؤسسة تدير شؤونهم وترعى مصالحهم ، على غرار المؤسسات التي كانت من نوعها لبقية العمال .

وكان لهذه الحركة التي قام بها رجال الحزب في أوربا أثرها في الدعاية لقضية المغرب حتى في البلاد العربية الشرقية ؛ إذ اقتضت ظروف الحرب الثانية وجود عدد كبير من رجالات العرب وشبابهم في أوربا ، وكانوا يجهلون كل شيء عما يجري داخل بلاد المغرب .

بعد احتلال قوات الحلفاء لتونس :

ولم يمض غير قليل حتى احتلت جيوش الحلفاء تونس في ٨ مايو سنة ١٩٤٣ . فدخلت الجيوش الفرنسية تونس تحت حماية جيوش الحلفاء ، وأرادت أن تغتنم الفرصة للقضاء على الحركة الوطنية في تلك الفترة الاولى التي سادت فيها الفوضى ، وأول ما بادرت إليه هو خلع ملك البلاد جلالة محمد المنصف ، بدعوى التعاون مع المحور ، يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ ، ونفته إلى بلدة الأغوات في جنوب الجزائر . وقد قام الجيش الفرنسي والسلطة الفرنسية في كل أنحاء القطر بحركة قمع إجماعي ؛ فأصدرت أوامرها بإعدام المئين من الأفراد ، فأعدموا رمياً بالرصاص بدون محاكمة ، ونسفت القرى الآمنة بسكانها ، وألقي بالمئات من الوطنيين في غياهب السجون . كل ذلك لا يزال الرعب في قلوب الشعب والقضاء على الحركة الوطنية .

ولكن الشعب أمام هذه الموجة من الاضطهاد العنيف صمد في مقاومته ، حتى أدى به الأمر إلى القيام بثورات مسلحة ، خاصة بناحية دوز وناحية رأس الجبل.

أما زعماء الحركة الوطنية أنفسهم فقد أفلتوا من هذا الاضطهاد ؛ ولكنهم

الوا تحت رحمة السلطة الفرنسية التى ضيقت عليهم الخناق ووضعتهم تحت رقابة شديدة ، وكانت الأحكام العرفية مسلطة على البلاد . وبالرغم من هذا فإنهم عملوا على جمع شتات الشعب حول الحزب ، مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعى القومى الذى كان قد زرعه الحزب بجهود جبارة فى السنوات الأخيرة .

وبعد أن انتظم الحزب فى الخفاء بجميع تشكيلاته القديمة ، عقد قادة الرأى فى تونس مؤتمراً فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ ، واتفقوا على تقديم عريضة للحكومة الفرنسية تتضمن المطالبة بالاستقلال الذاتى للبلاد التونسية .

ولكن السلطة الفرنسية لم تغير موقفها بل شددت الخناق على الحزب ، واستمرت فى اتباع سياسة الضغط والاضطهاد . وفرضت على الزعيم الحبيب أبو رقيبة إقامة جبرية بالعاصمة . وكانت تقصد من ذلك منعه من القيام برحلات داخل القطر التونسى لنشر دعاية الحزب .

وإزاء هذه الحالة ، وبعد أن يئس قادة الحركة من الوصول إلى حل للقضية التونسية مع فرنسا ، اتجهت أنظارهم إلى الخارج ، وخاصة إلى الشرق العربى ، ورأوا وجوب خرق النطاق الحديدى المضروب على تونس ، حتى يرفعوا صوتها عالياً بالمطالبة بحقوقها أمام الضمير العالمي . وفى ذلك الحين كان بروتوكول الإسكندرية قد تم توقيعه ، وظهرت للوجود جامعة الدول العربية ، فأوفدوا الأستاذ الحبيب أبو رقيبة إلى مصر ، فغادر تونس فى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ واجتاز حدودها خفية ، وبعد سفرة طويلة مملوءة بالأخطار والمتاعب وصل القاهرة فى يوم ٢٦ إبريل ١٩٤٥

وبعد مغادرة الزعيم الحبيب أبو رقيبة لتونس ، خلفه فى قيادة الحركة الأستاذ صالح بن يوسف أمين الحزب العام مع بقية أعضاء الديوان السياسى ، وهم الأساتذة : المنجى سليم والهادى نويرة وعلى البلهوان والدكتور سليمان . فواصل الديوان السياسى عمله فى إحكام تنظيم الحزب ، وتقوية دعايته بين طبقات الشعب ، بالرغم من كل العراقيل التى كانت تضعها السلطة الفرنسية فى طريقه . فازدادت الحركة قوة وانتشاراً

أما السلطة الفرنسية فقد استمرت فى سياستها دون أن تلتفت إلى هذه الوضعية الجديدة التى أصبحت تهدد نفوذها ، وحاولت فى مناسبات عديدة أحداث الاضطرابات للبطش بالشعب والقضاء على حزبه . ومن هذه الحوادث

حادثة « الطابور » التى دارت رحاها فى شهر أغسطس ١٩٤٥ ، وقد أطلقت أيدى جيش الطابور فى شوارع تونس ، فهجم على السكان وقتل منهم الكثيرين . وتكررت حوادث من هذا النوع قام بها الجيش الفرنسى فى سائر أنحاء القطر التونسى فى سنتى ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ، كانت أفظعها كارثة بلدة زرمدين فى شهر يوليو ١٩٤٦ ، حيث سلط الفرنسيون قوات الدرك على سكان القرية ، فعاثوا فيها فساداً وهدموا الدور وأتلفوا ما بها وهتكوا الأعراض .

وإزاء هذه الاعتداءات الشنيعة نظم الشعب حركة مقاومة ، بجانب حركة الحزب الحر الدستورى . فتكونت جمعيات سرية كثيرة توزع النشريات السرية ، وتدعو إلى المقاومة العنيفة .

وقد زاد الحركة الوطنية قوة تضامن قادة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى مع قادة الديوان السياسى للحزب فى ميدان الكفاح الوطنى ، واتحادهم فى جبهة وطنية واحدة ، وكذلك دخول عناصر جديدة لها مكانتها فى الأوساط التونسية وفى مقدمتها علماء جامعة الزيتونة نخص بالذكر منهم الأستاذ الشاذلى بن القاضى والأستاذ الفاضل بن عاشور .

وفى شهر أغسطس ١٩٤٦ رأى قادة الشعب أن يعيدوا النظر فى موقفهم على ضوء ما طرأ على قضيتهم من عوامل جديدة جعلتها معروفة فى الرأى العالمى ، فعقدوا مؤتمراً عاماً فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، حضره ممثلون عن الحزب الدستورى الجديد والقديم ، ونقابات العمال ، وأساتذة جامعة الزيتونة ، واتحاد الموظفين ، واتحاد التجار وأرباب الصناعات ، وجمعية الفلاحين ، وجمعية الأطباء والصيادلة وجمعية المحامين التونسيين ، وجمعية المعلمين ، كما حضره الوزراء السابقون فى عهد جلالة المنصف باى ، وبعض أعضاء المجلس الكبير ، وكان عدد الحاضرين يفوق السبعمائة . فوافق المؤتمرون بالإجماع على ميثاق وطنى[1] أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية . وقبل انفضاض المؤتمرين هاجمت القوات الفرنسية مكان الاجتماع وألقت القبض على أربعين من الحاضرين . فعم البلاد جو من الاضطرابات الخطيرة ،

(١) انظر نص الميثاق فى ملاحق هذا الكتاب .

الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية

وقد ظهر إلى الشمال الأستاذ صالح بن يوسف سكرتير الحزب الحر الدستوري التونسي
وإلى جانبه المرحوم الشيخ العروسي الحداد رئيس المؤتمر الوطني

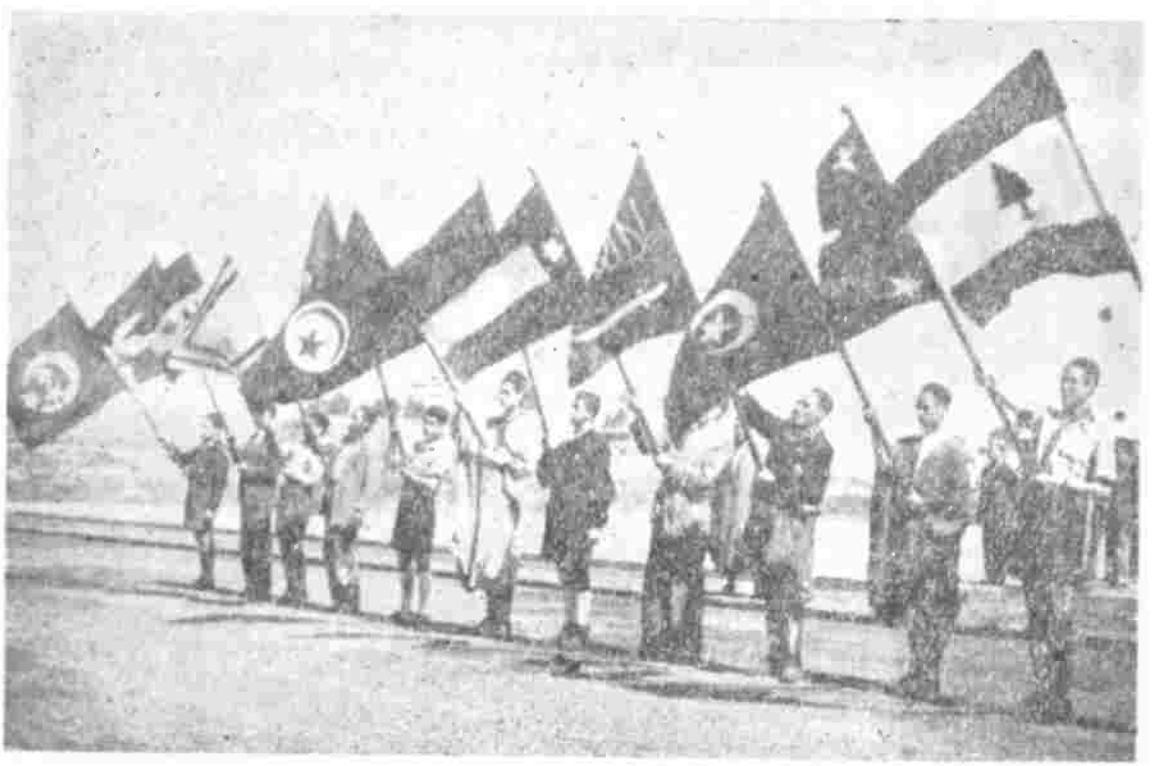

طائفة من شباب الحزب يحملون الأعلام العربية

وقامت المظاهرات واضرب الناس عن أعمالهم ، واحتجبت جميع الصحف العربية كما احتج العالم العربي على هذا التصرف ، وردد صدى هذه الحادثة الرأى العام العالمى . وخشيت السلطة الفرنسية اندلاع الثورة فى البلاد ، فأطلقت سبيل المعتقلين بعد أن قضوا شهراً فى السجن .

وأمام إجماع الشعب على المطالبة باستقلال البلاد ، رأت السلطة الفرنسية أن تتخذ موقفا جديداً ، وإن تدخل إصلاحات على البلاد فأعلن المقيم العام الفرنسى الجنرال ماست فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ برنامج إصلاحاته[١] . وكانت إصلاحات صورية لاتغير شيئاً فى جوهر الحماية ، ورأى الشعب أن هذه الإصلاحات لا تحقق المطالب التى قررها المؤتمر ، فرفضها رفضاً باتا وأعلن سخطه واحتجاجه عليها .

وقد كثرت فى ذلك العهد الاتصالات بين المقيم الفرنسى وقادة الشعب للتفاهم معهم وإقناعهم بقبول مشروع الاتحاد الفرنسى ، ولكنهم رفضوا التفاهم مع الحكومة الفرنسية على غير أساس إعطاء الاستقلال التام لتونس . وقد كانوا أعلنوا من قبل احتجاجهم على مشروع الاتحاد الفرنسى ، لما أدرج فى دستور فرنسا الجديد ، وأيدهم فى هذا الاحتجاج الباى نفسه .

وكان من أبرز مظاهر الحركة الوطنية فى هذا العهد الاحتفالات الشعبية الرائعة التى أقامها الحزب يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ ، بكافة المدن والقرى ، أحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية . وكانت هذه الاحتفالات عبارة عن استفتاء عام قام به الشعب التونسى ليبين لفرنسا ، أن انظاره متجهة إلى جامعة الدول العربية ، لا إلى المشاركة فى الاتحاد الفرنسى .

والمظهر الثانى لنشاط الحزب إعلانه الحداد والقيام بإضراب يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ، وهو يوم الذكرى السادسة والستين للاعتداء الفرنسى على تونس بفرض الحماية الفرنسية ، وكذلك إعلانه الإضراب العام يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٧

---

(١) أهم ما تضمنته هذه الاصلاحات هو إحداث مجلس وزراء يتكون من ست وزراء تونسيين وست وزراء فرنسيين ، ورفع عدد المجالس البلدية المنتخبة ، والغاء المراقبات الاقليمية ، والحد من اختصاص المراقبين المدنيين .

إحتجاجاً على خلع جلالة محمد المنصف باى ، وهو اليوم الذى إعتدى فيه الفرنسيون على عرش تونس .

وقد رأت فرنسا فى أغسطس ١٩٤٧ أن تنفذ برنامج الاصلاحات التى أعلنت عنه فى سبتمبر ١٩٤٨ ، وهى تريد من وراء ذلك أن توهم الرأى العام العالمى أنها تعمل لإجابة رغبات الشعوب الواقعة تحت سيطرتها . غير أن هذه الاصلاحات لم تغير شيئاً فى جوهر الوضعية التونسية ، بل رجعت بالقضية إلى الوراء ، وقد أجمع الشعب على رفضها ، وفى مقدمته قادة الحزب الحر الدستورى الذين صمموا على رفض أى مشروع تتقدم به فرنسا لا يكون مبنياً على أساس الاستقلال التام للبلاد .

أما جلالة المنصف ملك تونس الشرعي فقد نقل من جنوب الجزائر إلى شمالها بمدينة « تينيس » ، ومن هناك إلى مدينة « پو » بجنوب فرنسا فى شهر أكتوبر ١٩٤٥ حيث يقيم اليوم ، ولا يزال الشعب يطالب برجوعه إلى العرش .

وقد أصبح جلالته بفضل مواقفه الخالدة فى منفاه رمز الجهاد الوطنى ، وهو يؤيد الحركة الوطنية فى الداخل والخارج وينفخ فيها من روحه القوية .

حركة العمال فى تونس :

أصبحت حركة العمال فى تونس من العناصر الأساسية فى كفاح الشعب التونسى ضد الاستعمار الفرنسى . وقد نشأت هذه الحركة عقب الحرب العالمية الأولى . وكان العمال فى تونس فى ذلك العهد منضمين إلى جامعة النقابات الفرنسية (C. G. T.) ، وبالرغم من نزعتها اليسارية فإن اتجاه هذه الهيئة كان اتجاهاً استعمارياً . فرأى العمال التونسيون أن يكونوا نقابات وطنية ، وقام الزعيم النقابى الدكتور محمد على القابسى سنة ١٩٢٤ بانشاء نقابات للعمال التونسيين ، منفصلة عن جامعة النقابات الفرنسية . ولكن هذه المنظمة الفتية لاقت مقاومة عنيفة من السلطة ومن المنظمة الفرنسية ، وانتهى الأمر بحلها ، ونفى زعيمها إلى الشرق مع جماعة من قادة هذه الحركة فى أواخر سنة ١٩٢٥ ، ولكن فكرته أثمرت وترعرعت ، فلما عادت الحريات العامة إلى تونس سنة ١٩٣٧ ، قامت من جديد حركة نقابية وطنية ، مستقلة عن جامعة النقابات الفرنسية ، ولكن السلطة الفرنسية قضت

عليهـا فى نفس الوقت الذى قضت فيه على الحركة الوطنية أثر حوادث ٩ إبريل سنة ١٩٣٨

وفي سنة ١٩٤٤ سمحت السلطة الفرنسية بتأسيس نقابات تونسية حرة ، فانتشرت هذه الحركه الفتية بسرعة كبيرة ، وبفضل مجهودات زعيمها فرحات حشاد أنظم إليها كافة العمال التونسيين ، ويبلغ عدد المنخرطين فيها مائة وخمسين ألفاً وهم يكونون اليـوم قوة كبيرة تحسب لهـا السلطة الفرنسية حسابها . وقد ظهرت هذه الحركة العمالية فى مظهر حركة وطنية تؤيد الحزب الدستورى فى مطالبته بالاستقلال . ولذا رأت السلطة الفرنسيه أن تقضى عليها ، واستعملت ما فى وسعها من نفوذ ومناورات حتى لا تعترف بوجودها هيئة الاتحاد العالمى للعمال (F. S. M) . وقد قامت فى المدة الأخيرة باضراب عام دفاعا عن الحقوق النقابية ، وتم هذا الإضراب فى كامل القطر ، وتعطلت جميع مصالح الحـكومة وطرق المواصلات . فأرادت السلطة الفرنسية أن تغتنم الفرصة للقضاء عليها من أساسها ، فدبرت لها مؤامرة بمساعدة الجيش الفرنسى ، وبينما كان العمال المضربون فى محطة قطار صفاقس يحافظون على تنفيذ الإضراب ، هاجمتهم القوات المسلحة بدون سابق انذار وأطلقت عليهم الرصاص ، فمات منهم ٣٠ وجرح ١٥٠ ، واعتقلت السلطة الفرنسية عقب ذلك مئات من العمال وأودعتهم السجن ، وقد تظاهر الشعب التونسى بأسره احتجاجاً على هذا الاعتداء الدامى ، وقدم أعضاء بلدية صفاقس استقالتهم وحملوا السلطة الفرنسية مسؤولية هذه الحوادث . ولـكن السلطة الفرنسية مع ذلك قدمت زعماء الحركة النقابية إلى المحـكمة الفرنسية ، فأصدرت عليهم فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ أحكاماً قاسية .

وبالرغم من هذا كله فلم تستطع السلطة الفرنسية القضاء على الحركة العمالية فى تونس .

الحركة الوطنية في الشرق :

كان الشرق العربى لا يعرف عن القضية التونسية إلا القليل ، بسبب النطاق الحديدى الذى ضربته فرنسا لمنع تسرب الأخبار عن هذه البلاد التى تعيش فى

عزلة جعلتها أشبه ما تكون ببلاد السوفيات .

وفى أواخر الحرب العالمية الأخيرة استطاع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة خرق هذا النطاق ، وبمجرد وصوله إلى القاهرة بذل نشاطاً كبيراً للتعريف بقضية تونس ، وقد تجلى ذلك فى اتصالاته بدوائر جامعة الدول العربية والهيئات السياسية والعربية ، وفيما كان ينشره من فصول فى شرح القضية التونسية ، وما يقدمه من مذكرات ، وفيما تنشره له الصحافة من تصريحات .

وقد عزز جهاده فى الشرق العربى إخوانه الذين كانوا لاجئين فى أوربا مدة الحرب ، ثم تمكنوا من الالتحاق به فى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٤٥ . فانتظم العمل وتوحدت الجهود وتأسس مكتب للدعاية لقضية تونس فى القاهرة تحت اسم « مكتب الحزب الحر الدستورى التونسى » . وبدأ بإصدار نشرة دورية باللغة العربية تغذى الصحافة العربية فى أقطار الشرق بأحداث الأخبار عن تونس ، وتشرح قضيتها للرأى العام العربى ، وأخرى باللغة الفرنسية لتغذية شركات الأخبار والأوساط الأجنبية .

وفى يوليو ١٩٤٦ وصل إلى دمشق قادماً من أوربا الأستاذ يوسف الرويسي ، فبدأ نشاطه لقضية تونس وبقية القضايا المغربية ، بما كان يقوم به من محاضرات فى النوادى القومية واتصالات بالدوائر الرسمية ، وما كان ينشره من مقالات فى الصحف .

وقد قامت هذه الحركة بمهمتها فى ربط الصلة من جديد بين الأقطار الشرقية وتونس ، التى يعمل الاستعمار الفرنسى جاهداً على فصلها عن شقيقاتها فى الشرق العربى ، وقد أخذ العالم العربى فى المشرق يهتم بما يجرى خلف الستار الحديدى المضروب حول هذه البلاد .

وكان الغرض من هذه الحركة هو إخراج قضية تونس من المحيط المصطنع الذى وضعتها فيه فرنسا إلى محيطها الطبيعى ، كجزء من القضية العربية العامة .

وبعد أن اتسعت الحركة فى الشرق ، سافر الزعيم الحبيب أبو رقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر ديسمبر ١٩٤٦ ، للاتصال بالهيئات الرسمية والوفود الدولية فى هيئة الأمم المتحدة ، تمهيداً لعرض قضية تونس على هذه الهيئة.

فى مكتب المغرب العربى

سمو الأمير عبد الكريم بطل المغرب وإلى يمينه سماحة المفتى الأكبر والأستاذ الجليل أبو رقيبة
وإلى شماله دولة رياض الصلح ودولة جميل مردم بك ومعالى عبد الرحمن عزام باشا

وكان بجانب مكتب تونس مكاتب تمثل حركة الجزائر وحركة مراكش وتقوم بنفس العمل الذى كان يقوم به مكتب تونس .

ولما كانت الحركات الوطنية فى أقطار المغرب الثلاثة تعمل لتحقيق هدف واحد ، وتكافح عدواً واحداً ، فقد قررت عقد مؤتمر فى ١٧ فبراير ١٩٤٧ ، وقد اجتمع المؤتمر ، وانتهى بتقرير استقلال أقطار المغرب ووحدتها وجلاء القوات الأجنبية عنها ، ورفض مشروع الاتحاد الفرنسى والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، تمهيداً للوحدة العربية الكاملة . كما قرر توحيد مكاتب الحركات الوطنية فى القاهرة وإنشاء مكتب موحد تحت اسم « مكتب المغرب العربى » .

فلاقى هذا المكتب تأييداً كبيراً من كافة الهيئات والأحزاب فى الشرق العربى ، وكان لهذا العمل التوحيدى أثره فى نشاط الدعاية لقضية المغرب .

وقد ضاعف هذا النشاط خروج البطل العربي سمو الأمير عبد الكريم الخطابى من الأسر الفرنسى ، ونزوله فى القاهرة ضيفاً على جلالة الفاروق المعظم .

وقد خطت الحركة الوطنية فى المغرب خطوة أخرى جريئة ، وذلك بتكوين لجنة تحرير المغرب العربى من ممثلين عن الأحزاب القومية فى تونس والجزائر ومراكش ، تحت رئاسة سمو الأمير عبد الكريم الخطابى .

خاتمـــة

أجملنا فى الفصول السابقة تاريخ تونس فى القديم والحديث ، وقد حاولنا أن نرسم للقارئ صورة واضحة المعالم عن هذا القطر العربى كما يبدو من خلال عصوره التاريخية ، معتمدين على أوثق المصادر وأدق الإحصاءات دون أن نغفل عن التنبه إلى ما فى بعض المصادر الأجنبية من محاولة تكييف تاريخ هذه البلاد — وبخاصة فى العصر الحديث — تكييفاً يلائم أغراض المستعمرين ويخفى الأهداف الحقيقية التى يرمون إليها من وراء استعمارهم .

وقد اقتصرنا فى عصور تونس التاريخية على النواحى البارزة فى حياتها ، وهى النواحى التى من شأنها أن تعطى للقارئ صورة واضحة من حياة هذه البلاد وحضارتها وعلاقاتها بغيرها من الدول ، وعنينا بصفة خاصة بالعصر الحديث ، لأن تونس دخلت فيه فى عهد سرعان ما انقلب إلى عهد استعمار أجنبى تحت ستار الحماية الفرنسية . ولا محيص لمن يريد أن يتكهن بمستقبل هذه البلاد عن أن يحيط بعهدها الحاضر ، وبالسياسة الفرنسية المتبعة فيها وبالتيارات الاستعمارية التى تسيرها فى جميع النواحى .

وقد لاحظ القارئ أن هناك نقطتى تحول فى تاريخ تونس الحديث : أولاهما ناتجة عن معاهدتى «باردو» و«المرسى» اللتين سلبتا البلاد استقلالها وفرضتا عليها الحماية الفرنسية .

والثانية ناتجة عن الحركة الإستقلالية التى نشأت بصفة منظمة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وقطعت فى مقاومة الفرنسيين والمطالبة بحقوق البلاد شوطاً بعيداً ، حتى ترعرعت وبلغت حداً أقض مضاجع الفرنسيين فى الوقت الحالى .

وإذا كانت الحماية الفرنسية قد فرضت على تونس أن تسلم مقاليد أمورها لفرنسا التى تحاول أن تبقيها إلى الأبد مربوطة بعجلة امبراطوريتها ، فإن الحركة التونسية الاستقلالية قد كانت دائماً معارضة لهذا الاتجاه واستطاعت خلال الثلاثين سنة الماضية أن تثير حرباً عواناً ضد الخطط الفرنسية . فنجحت فى إيقاف

التجنيس بالجنسية الفرنسية ، واستفحال أمر الإدارة الفرنسية المباشرة واحباط سياسة الإدماج وغير ذلك .

وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تخدع العالم فى الماضى بأنها تقوم فى تونس بمهمة تمدينية كما خدعت بعض التونسيين الذين تستند إليهم فى استتباب سيطرتها ، فإن هذه الخدعة لم تعد تنطلى على أحد ، بعد ما تبين للجميع — بعد تجربة دامت سبعة وستين عاماً — أن فرنسا لا تريد خيراً لهذه البلاد ، وأن الحماية قد عرقلت تقدمها ووقفت حجر عثرة فى سبيل رقيها .

وقد أصبح جميع التونسيين يؤمنون بأن تقدمهم لا يتأتى إلا بعد رفع النير الفرنسى عنهم واسترجاع استقلال البلاد وحريتها ، بعد أن فشلت كل المحاولات التى بذلت فى ظروف مختلفة للاستفادة من الحماية وتوجيهها فى صالح البلاد ، كنظام مؤقت ينتهى بالوصول إلى أن تتولى البلاد مقاليد أمورها وتحكم نفسها بنفسها .

وإذا كان الاستقلال حقاً طبيعياً لكل شعب ، فهو — علاوة على ذلك — شىء ضرورى لتونس ؛ إذ أنها لم تجن من الحماية الفرنسية إلا استنزاف ثروتها وبقاءها ترسف فى أغلال الجهل والفقر والمرض ، وتعريض منشآتها ومرافقها وأراضيها للدمار والخراب فى الحربين العالميتين الماضيتين .

وقد كان من المأمول — أثناء الحرب العالمية الأخيرة — أن تتحول فرنسا عن أساليبها الاستعمارية ، وتحاول إقامة علاقتها بتونس على أساس استقلالها ، والتعاون معها داخل هذا الإطار على ما يحفظ مصالح الطرفين دون مساس بسيادة البلاد وكرامة أصحابها .

ولكن الحرب انتهت ، وعلى الرغم من أن فرنسا خرجت منها ضعيفة منهارة لا تستطيع أن تقف على رجليها دون معونة خارجية ، فإنها لم تتحول قيد أنملة عن سياستها الاستعمارية إزاء تونس ، ولم تستطع جميع التغيرات التى طرأت على كثير من البلاد المستعبدة التى تحررت من ربقة الاستعمار — إما بحد السيف ، وإما بالتفاهم — أن تحدث أثرها فى العقلية الفرنسية ، وتنبهها إلى أن عهد الاستعمار قد انقضى ، وأن دولا أعظم منها وأقدر على الاحتفاظ بمستعمراتها قد اضطرت إلى أن تسلم مقاليدها لأصحابها وتصلح أخطاءها الماضية ؛ مراعاة لمصالحها الحقيقية

لأنها قد أدركت أن المستقبل هو لحرية الشعوب ، وأن الاستعمار الذى أشرف على الانهيار لم يبق له مجال ، وأن الأساس الصحيح هو تقدير رغبات الشعوب وإقامة العلاقة معها على أساس التعاون الصادق وتبادل المنفعة المشتركة .

برغم هذا كله فإن فرنسا ما تزال مصرة على الاحتفاظ بما تسميه الامبراطورية الفرنسية فى الوقت الذى ترى فيه انهيار الامبراطورية البريطانية والهولندية أمام أعينها ، وفى الوقت الذى تواجه فيه داخل بلادها من المشاكل ما يكاد يفضى بها إلى الانهيار المحتوم .

ومع ذلك فما يزال الفرنسيون يتشبثون بالاستعمار ، ويحاولون أن يموهوا على الشعوب الزاحفة تحت حكمهم بما يسمونه بمشروع « الاتحاد الفرنسى » .

أما هذه الشعوب فقد شقت طريقها إلى الاستقلال ولن تنطلى على تونس ولا على غيرها خدعة هذا الاتحاد الذى تعرف أنه بدعة جديدة يراد بها المحافظة على الاستعمار الفرنسى تحت ستار جديد .

والتونسيون جميعاً يدركون أن هذا الاتحاد إنما هو مظهر من مظاهر سياسة الإدماج التى حاولتها فرنسا فى الماضى وأخفقت فيها ، وأن هذا الاتحاد لا يمكن أن يتم بين تونس وفرنسا ؛ لأنه لا توجد هناك رابطة تربط بينهما ، وأن مستقبل بلادهم مرهون بكفاحهم وبمعاونة الجامعة العربية التى يعتبرون الانضمام إليها شيئاً طبيعياً تفرضه وحدة الجنس والدم واللغة والتاريخ والتقاليد .